الفصل الأول

الفصل الأول
العنف

تضاعفت حوادث العنف بأشكالها المختلفة في الآونة الأخيرة في كافة المجتمعات العربية والعالمية، وينظر علماء النفس إلى ظاهرة العنف باعتبارها شكلا من أشكال الاضطرابات السلوكية، حيث يظهر بطرق وأشكال مختلفة للأفراد والجماعات والمجتمع، وينتج عنها آثار نفسية واجتماعية خطيرة تؤثر في البيئة التي يعيش فيها الأفراد (شقير، ٢٠٠٥)[١].

وإلى جانب هذا، فإن العنف ظاهرة مركبة لها جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية (إبراهيم، ١٩٩٠)[٢] وهو الاستخدام غير الشرعي للقوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين (شكور، ١٩٩٧)[٣]. ويرى حجازي (٢٠٠٠)[٤] أن العنف هو لغة التخاطب الأخيرة الممكنة على الواقع وعلى الآخرين، حين يشعر المرء بالعجز عن إيصال صوته بوسائل الحوار العادي، وحين تترسخ القناعة لديه بالفشل في إقناعهم بالاعتراف بكيانه وقيمته. إضافة إلى هذا، فإن العنف هو الوسيلة الأكثر شيوعاً لتجنب العدوانية التي تدين الذات الفاشلة بشدة، من خلال توجيه هذه العدوانية إلى الخارج بشكل مستمر، أو دوري، وكلما تجاوزت حدود الاحتمال الشخصي. ومن ثم، قد يكون العنف عشوائياً مدمراً يذهب في كل اتجاه، أو يكون بناءً يوظف في أغراض تغيير الواقع.

والعنف ضد الرفق؛ مما يعني أن العنف ضد الرأفة متمثلاً في استخدام القوة اللفظية أو الفعلية ضد شخص آخر. وقد جاءت بعض الأحاديث النبوية الشريفة

---

(1) شقير، زينب محمود (٢٠٠٥). **العنف والاغتراب النفسي بين النظرية والتطبيق**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ص ١٤.

(2) إبراهيم، حسنين توفيق (١٩٩٠). **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه.

(3) شكور، جليل وديع (١٩٩٧). **العنف والجريمة**، بيروت: الدار العربية للعلوم: ٣١.

(4) حجازي، مصطفى (٢٠٠٠). **الصحة النفسية: منظور دينامي متكامل للنمو في البيت والمدرسة**، الدار البيضاء: المركز العربي.

لتجعل الرفق مقابل العنف، فقد قال (ﷺ): "إن الله رفيق يحب الرفق ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف وما لا يعطي على ما سواه" (رواه مسلم)[1]، وقال (ﷺ): "من يحرم الرفق يحرم الخير" (رواه مسلم)[2].

مفهوم العنف:

لقد اهتم الباحثين في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية بتحديد مفهوم العنف؛ حيث أن هذا المصطلح يمكن أن يشير إلى أي شيء بدءً من التهديد بالقوة أو استخدامها لإهدار الكرامة الإنسانية وانتهاءً بالفقر المدقع والعوز. وقد انتهى كل فريق إلى تحديد المفهوم من جانبه على الوجه التالي:

أ- **العنف من منظور نفسي:**

أن العنف هو كل فعل ظاهر أو مستتر، مباشر أو غير مباشر، مادي أو معنوي، لإلحاق الأذى بالنفس أو بالآخر أو بالآخرين سواء كانوا الأقارب أو من غير الأقارب. كما أن العنف هو وسيلة الفرد للهروب من الشعور بالفشل أو العجز، وأن العدوان وسيلة للتعبير وتحقيق القدرة وتأكيد الذات عندما يفقد الفرد الشعور بالأمان والإحباط وتدهور القيم الاجتماعية نتيجة لغياب قيم العدالة وامتهان الذات وفقدان الاعتبار وغياب السلطة الضابطة للسلوك. ويعد العنف من مظاهر الصراع؛ وهو يتدرج من صراع بسيط إلى صراع عنيف؛ وقد يتطور العنف فيبدأ باللطم على الوجه والسب والضرب وينتهي بالقتل أو الشروع فيه.

ويعرّف العنف بأنه: السلوك المشوب بالقسوة والعدوان والقهر والإكراه، وهو عادة سلوك بعيد عن التحضر والتمدن تستثار فيه الدوافع والطاقات العدوانية؛ ويمكن أن يكون العنف فردياً يصدر عن فرد واحد كما يمكن أن يكون جماعياً ويصدر عن جماعة أو عن هيئة أو مؤسسة تستخدم جماعات وأعداداً كبيرة على نحو ما يحدث في التظاهرات السلمية التي تتحول إلى عنف وتدمير واعتداء أو

---

(1) رواه مسلم في صحيحه عن حديث عائشة برقم (٢٥٩٣).
(2) رواه مسلم عن جرير برقم (٢٥٩٢).

استخدام الشرطة للعنف في فضها للتظاهرات والاضرابات (طه وآخرون، ١٩٩٣)[١].

ويأخذ العنف ثلاثة مستويات؛ هي كما يلي:

(١) **العنف اللفظي**: وهو أقل المستويات ضرراً، ويتمثل في السب والتوبيخ والشجار والعصيان والاستهزاء بمشاعر الآخرين.

(٢) **العنف البدني**: ويتمثل في الاعتداء على الآخرين بالضرب والتشاجر والاشتباك بالأيدي والاعتداء على الممتلكات.

(٣) **العنف التنفيذي**: وهو أكثر المستويات ضرراً، ويتمثل في الخروج على المعايير السائدة في المجتمع مثل جرائم القتل والاغتصاب والتهديد بالسلاح وغيرها.

وإلى جانب هذا، قد ميز ليلة (١٩٧٤)[٢] بين أربعة أنماط من العنف هي:

١- العنف اللاعقلاني؛ أي غير المسئول الذي يفتقد أية أهداف موضوعية يثور ضدها.
٢- العنف المنشأ الذي تلعب وسائل الاتصال دوراً بارزاً في إحداثه.
٣- العنف الانفعالي؛ وهو فرع من الانفجار العاطفي الذي يعبر عن توترات ومشاعر متراكمة أسبابها الملائمة.
٤- العنف العقلاني؛ وهو أكثر أنماط العنف نضجاً وفعالية.

وإلى جانب هذا، أشار موير (Moyer, 1987)[٣] إلى أن هناك علاقة وطيدة بين العنف والعدوان، ومن ثم قدم تصنيفات عديدة للعدوان منها:

---

(1) طه، فرج عبد القادر وآخرون (١٩٩٣). **موسوعة علم النفس والتحليل النفسي**، الكويت: دار سعاد الصباح.

(2) ليلة، علي (١٩٧٤). العنف في المجتمعات النامية من وجهة نظر التحليل الوظيفي، **القاهرة: المجلة الجنائية القومية**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، العدد (٢)، المجلد (١٧)، ص ص ١٦٣-١٦٤.

(3) Moyer, C. (1987). **Violence and Aggressions:** A Physiological Prospective. New York: McMillan Publishers, p. 189.

١- العدوان العلني أو الصريح الذي يقصد به الضرر، بالآخر والآخرين.
٢- العدوان الرمزي الذي يقصد به السخرية وتدمير الممتلكات.
٣- العدائية والتهديد وهو نقل السلوك من النية إلى القصد أو التصرفات العدوانية كالتهديد اللفظي الذي يتضمن حركة الجسد والإيماءات.

كما يرى أن العنف من أشكال العدوان الإنساني الذي يقصد به إيذاء الأشخاص والممتلكات ويتسم السلوك العنيف بالتكرار ولا يمكن التحكم فيه.

ب- العنف من منظور قانوني:

تصدى فقهاء القانون الجنائي لتعريف العنف (إبراهيم، ٢٠٠٤)[1] في إطار نظريتين تتنازعان مفهوم العنف؛ **النظرية التقليدية**، حيث تأخذ بالقوى المادية بالتركيز على ممارسة القوة الجسدية. أما **النظرية الحديثة**، التي لها السيادة في الفقه الجنائي المعاصر – فتأخذ بالضغط والإكراه الإرادي، دون تركيز على الوسيلة، وإنما على نتيجة متمثلة في إجبار إرادة غيره بوسائل معينة على إتيان تصرف معين. وعلى ضوء ما سبق عرف البعض العنف بأنه المس بسلامة الجسم ولو لم يكن جسيماً بل كان صورة تعد وإيذاء (حسني، ١٩٨٦)[2]. كما يعرفه سلامة (١٩٧٤)[3] بأنه: تجسيد الطاقة أو القوى المادية في الإضرار المادي بشخص آخر. بينما يعرّفه عيد (١٩٩٩)[4] بأنه: الجرائم التي تستخدم فيها أية وسيلة تتسم بالشدة للاعتداء على شخص الإنسان أو عرضه، ولا يتحقق العنف في جرائم الاعتداء

---

(1) إبراهيم، أبو الوفا محمد أبو الوفا (٢٠٠٤). **البعد الجنائي للعنف في الجرائم الإرهابية في القانون المقارن والفقه الإسلامي**، قطر: ندوة ظاهرة العنف من مواجهة الآثار إلى معالجة الأسباب، ص ١١.

(2) حسني، محمود نجيب (١٩٨٦). **شرح قانون العقوبات**، القاهرة: دار النهضة العربية، ص ٥٥٩.

(3) سلامة، محمد (١٩٧٤). إجرام العنف، القاهرة: **مجلة القانون والاقتصاد**، السنة الرابعة والأربعون، العدد الثاني، ص ٢٧٠.

(4) عيد، محمد فتحي (١٩٩٩). **الإجرام المعاصر**، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ص ٥٨.

على الأموال إلا باستخدام الوسائل المادية. وعليه، فإن تعريف العنف في التشريعات الجنائية: هو كل مساس بسلامة جسم المجني عليه، من شأنه إلحاق الإيذاء به والتعدي عليه.

ج- العنف من منظور إسلامي:

حين نتتبع أقوال العلماء والفقهاء لتحديد معنى العنف فقهياً نجد أن الفقهاء – بكل طبقاتهم وأطوارهم التاريخية – لم يميزوا بين مقولة الإكراه ومقولة العنف؛ فهي تستخدم بوصفها من المترادفات.

فقد تم تعريف الإكراه بأنه: فعل يفعله المرء بغيره، فينفي به رضاه أو يفسد به اختياره. وفي هذا الاتجاه نفسه، عرّف الإكراه: أن يصير الرجل في يدي من لا يقدر على الامتناع منه من سلطان أو لص أو متغلب على واحد من هؤلاء، ويكون المكره يخاف خوفاً عليه أنه إن امتنع من قبول ما أمر به يبلغ به الضرب المؤلم أكثر منه أو إتلاف نفسه. والرأي الغالب لدى الفقهاء: أن الإكراه قد يكون مادياً عندما يكون الوعيد والتهديد منتظر الوقوع. وعليه فإن التهديد يعد عنفاً إذا سبب ضرراً جسمانياً للمجني عليه، بخلاف ما يقف عند حد الضغط على إرادة المجني عليه، فإنه يكون إكراهاً فحسب.

وتطبيقاً لذلك، يعد من قبيل العنف المستوجب للعقاب متمثلاً في القصاص: من منع الطعام أو الشراب، ولو قصد بذلك التعذيب، ومن منع فضل مائه عن مسافر، عالماً بأنه لا يحل منعه، أو أنه يموت إن لم يسقه، فيقتل به وإن لم يقتله بيده، فظاهره أنه يقتل به سواء قصد بمنعه قتله أو تعذيبه، كما أن من منع شخصاً فضل طعام أو شراب حتى مات، فإنه يلزمه الدية، ومن قبيل منع الطعام والشراب: الأم تمنع ولدها الرضاع حتى مات، فإن قصدت موته قتلت، وإلا فالدية. وهكذا نجد أن معنى العنف في الفقه الإسلامي يتحقق باستخدام وسائل مادية تؤثر في جسم المجني عليه مباشرة، وتلحق به من الأذى، كما يتحقق بالقول وبالتهديد وبالترك وبالمنع متى انتهى إلى إلحاق الأذى بجسم المجني عليه.

د- العنف من منظور اجتماعي:

يعرّف العنف بأنه: الإيذاء باليد أو باللسان، أو بالفعل أو بكلمة، في الحقل

التصادمي مع الآخر، ولا فرق في ذلك بين أن يكون فعل العنف والإيذاء على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي. فلا يخرج في كلا الحالتين من ممارسة الإيذاء؛ سواء باللسان أو اليد. فالعنف سلوك إيذائي، قوامه إنكار الآخر كقيمة متماثلة للأنا أو للنحن، كقيمة تستحق الحياة والاحترام، ومن مرتكزه استبعاد الآخر عن حلبة التغالب، إما بخفضه إلى تابع، وإما بنفيه خارج الساحة وإما بتصفيته معنوياً أو جسدياً.

ومن ثم، فإن معنى العنف في المنظور الاجتماعي هو عدم الاعتراف بالآخر، ورفضه وتحويله إلى الشيء (المناسب) للحاجة العنيفة، إذا جاز الكلام. وعدم الاعتراف لا يعني عدم المعرفة، بل يعني معرفة معينة (مقولبة) هذا الفاعل العنفي يراقب المقابل، يتصوره بالطريقة المناسبة لرسم صورته (الضحية) وللتحكم بصيرورته.

وعليه، فإن العنف هو واقعة اجتماعية تاريخية، ينتجها الفاعل الفردي (المتسلط الأنوي) مثلما ينتجها الفاعل الجمعي (المتسلط الجمعي) في سباق التصارع على الامتلاك الأنوي أو الجمعي للآخرين، وفي غياب أي انتظام علائقي من النوع الديمقراطي أو المساواتي العضوي. لذلك تعّرف موسوعة الجريمة والعدالة العنف بأنه: يشير إلى كل صور السلوك؛ سواء كانت فعلية أو تهديدية التي ينتج عنها – أو قد ينتج عنها – تدمير وتحطيم للممتلكات أو إلحاق الأذى أو الموت بالفرد أو الجماعة والمجتمع.

ويعرّف لوكا (١٩٩٣)[1] العنف بأنه: مفهوم يدل على انفجار القوة التي تعتدي بطريقة مباشرة على الأشخاص وأمتعتهم، سواء كانوا أفراداً أو جماعات، من أجل السيطرة عليهم عن طريق القتل أو التحطيم أو الإخضاع أو الهزيمة.

فالعنف في المنظور الاجتماعي: هو كل إيذاء بالقول أو بالفعل للآخر، سواء

---

(1) لوكا، جون (١٩٩٣). **آليات العنف في ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن** (تحرير وتقديم: نفين عبد المنعم مسعد)، القاهرة: مركز البحوث السياسية، ص ٣٣.

كان هذا الآخر فرداً أو جماعة وعملية الإيذاء تارة تكون فردية، حيث يقوم شخص ما باستخدام اليد أو اللسان بشكل عنيف تجاه شخص آخر، ويصطلح على هذه العملية بـ (التسلط الأنوي). وتارة يكون العنف جماعياً (المتسلط الجمعي)؛ إذا تقوم مجموعة بشرية، ذات خصائص مشتركة، باستخدام العنف والقوة، كوسيلة من وسائل تحقيق تطلعاتها الخاصة، أو تطبيق سياقها الخاص على الواقع الخارجي.

وفي كلتا الحالتين لا تكون ظاهرة العنف والتعصب بمعزل عن الموجبات الاجتماعية والمسارات التاريخية، التي خلقت هذه الظاهرة في الوجود الاجتماعي. لهذا فهي ظاهرة لا تقبل التبسيط والتسطيح، لأنها وليدة مجموعة عوامل وأدوات مركبة.

وعلى المستوى النظري والفكري، نجد أن أغلب حالات العنف هي وليدة معرفية تجريدية، على موروث ذهني جاهز، قوالب مصممة عن الآخرين: الوثن الذهني، بكل أولياته ومفاعلات ارتباطه، يحل أو يقترن بالوثن المادي. الآخر يوضع في القالب المجهز، على منوال قاطع الطرق الأسطوري، بروكست، الذي كان يخطف (الآخر) من قارعة الطريق، ويضعه فوق سرير (رمز للقالب الجاهز) فإذا كان المخطوف أطول من سريره ضغطه حتى يتناسب مع طوله، وإذا كان أقصر منه مطه ليناسبه، وفي الحالتين، المخطوف ضحية مزدوجة ضحية خيار الفاعل العنفي (الخيار الواعي أو اللاواعي)، وضحية أدواته الجاهزة.

والعنف بوصفه ظاهرة فردية أو مجتمعية، هو تعبير عن خلل ما في سياق صانعها، إن على المستوى النفسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي دفعه هذا السياق الذي يعانيه نحو استخدام العنف، متوهماً أن خيار العنف والقوة سيوفر له كل متطلباته، أو محققاً له كل أهدافه. وفي حقيقة الأمر إن استخدام العنف والقوة في العلاقات الاجتماعية، تحت أي مسوغ كان، يعد انتهاكاً صريحاً للنواميس الاجتماعية، التي حددت نمط التعاطي والتعامل في العلاقات الاجتماعية؛ لأن العنف على المستوى المجتمعي يعني أن يغتصب (صانع العنف) أدوات صراعية وصدامية، من أجل أن يتمكن – كما يرى – من البوح برأيه، والتعبير عن مكنون خاطره وفكره .. لهذا فإننا نرى العنف من الأسلحة الخطيرة، التي تقوّض الكثير

من مكاسب المجتمع، وإنجازات الأمة والوطن؛ لأن العنف بتداعياته المختلفة، وموجباته العميقة والجوهرية، سيصنع جواً وظروفاً استثنائية وغير مستقرة، تعرقل الحياة الاجتماعية والسياسية والتنموية.

ونظرة واحدة إلى الكثير من البلدان التي تحول العنف المضاد إلى ثابتة من ثوابت الفضاء السياسي والمجتمعي فيها، نجد أن العنف بتداعياته ومتوالياته الكثيرة هو أحد الأسباب لإخفاق مشروعات التنمية الاجتماعية والسياسية؛ لأن عسكرة الحياة المدنية يفرض واقعاً عاماً ووحيداً، هو واقع العنف والعنف المضاد؛ لأنه حينما تنعدم الحقوق الطبيعية للحياة الإنسانية المدنية تتحول هذه الحقوق إلى سياسة مكبوتة؛ إذ تنزل من ساحة العلن، ومن مجال التفاعل الحر بين الإرادات والمصالح والمثل العامة إلى أقبية الكبت، وتهرب من النور، وتدخل دهاليز الحرمان.

هناك تتابع نموها غير الطبيعي، دون أية مراقبة مشروعة، ومن هنا كانت صيغة الدولة المتغربة المستعارة كعصبية جديدة تضاف إلى العصبيات التقليدية، يشل في الواقع نمو المشاركة الجماهيرية الأوسع؛ إذ يبنى في النهاية (الدولة – الفئة) ضد مشروع (الدولة – الأمة) الذي وحده يناط به إلغاء السلطات التقليدية، وصهرها في بوتقة المشاركة الأشمل. فإن (الدولة – الفئة) تحرض ضدها مختلف القوى الفئوية الأخرى التي تجد نفسها مهددة في مصالحها الحيوية، وبالتالي فهي مضطرة للكفاح من أجل بلوغ العنف بطرق العنف المتاحة. هكذا يتعسكر المجتمع بكامل فئاته وطوائفه؛ إذ يأخذ الصراع بينهما شكل الإعدام المتبادل، الذي يحول التناقضات الرأسية فيه إلى مستوى التناقضات الأفقية، فيقيم الحواجز النفسية والإيديولوجية الحادة الحاسمة حتى فوق الأرض الواحدة المشتركة، وبين أبناء المجتمع الواحد، وتفرز هذه الحواجز النفسية والأيديولوجية حدوداً مادية واستراتيجية، تحول فئاتها إلى ما يشبه الجيوش المعبأة بالقوة أو بالفعل.

وهنا تتحول الحياة الاجتماعية في نظر صانع العنف إلى حياة مريضة، تكثر فيها الميكروبات، وتتفشى فيها الأمراض والأزمات، ويضطرب فيها السلوك الاجتماعي، وتتشكل كل الظروف وعوامل الخصب لنمو ظاهرة العنف في العلاقات الاجتماعية.

محددات العنف:

يشير كابلان وسادوك (Kaplan and Sadok, 1985) إلى أن للعنف محددات متباينة، يمكن إيجازها كما يلي:

المحددات الاجتماعية Social Determinants:

وتتمثل فيما يلي:

(١) الإحباط: ويعتبر هو أهم عامل منفرد في استثارة العنف لدى الإنسان وليس معنى هذا أن كل إحباط يؤدي إلى العنف، أو أن كل عنف هو نتيجة إحباط (Dollard, *et al.*, 1939)، ولكي يؤدي الإحباط إلى العنف فلابد أن يتوفر عاملان أساسيان:

أولهما: إن الإحباط يجب أن يكون شديداً.

وثانيهما: أن الشخص يستقبل هذا الإحباط على إنه ظلم واقع عليه ولا يستحقه، أو أنه غير شرعي.

(٢) الاستثارة المباشرة من الآخرين: وربما تكون هذه الاستثارة بسيطة في البداية كلفظ جارح أو مهين ولكن يمكن أن تتضعف الاستثارات المتبادلة لتصل بالشخص إلى أقصى درجات العنف.

(٣) التعرض لنماذج عنف: وهذا يحدث حين يشاهد الشخص نماذج للعنف في التليفزيون أو السينما، فإن ذلك يجعله أكثر ميلاً للعنف من خلال آليات ثلاثة هي:

أ - **التعلم بالملاحظة Observational Learning:** حيث يتعلم الشخص من مشاهدة العنف التي يراها طرقاً جديدة لإيذاء الآخرين لم يكن يعرفها من قبل.

ب- **الانفلات Disinhibition:** بمعنى أن الضوابط والموانع التي تعتبر حاجزاً بين الإنسان والعنف تضعف تدريجياً كلما تعرض لمشاهد عنف يمارسها الآخرون أمامه على الشاشة.

ج- **تقليل الحساسية desensitization:** حيث تقل حساسية الشخص للآثار المؤلمة للعنف وللمعاناة التي يعانيها ضحية هذا العنف كلما تكررت عليه

مشاهد العنف، فيصبح بذلك أكثر إقداماً على العنف دون الإحساس بالألم أو تأنيب الضمير.

المحددات البيئية Environmental Determinants:

مثل تلوث الهواء والضجيج والازدحام .. الخ.

المحددات الموقفية Situational Determinants:

١- **الاستثارة الفسيولوجية العالية:** مثال لذلك المنافسة الشديدة في المسابقات، أو التدريبات الرياضية العنيفة، أو التعرض لأفلام تحوي مشاهد مثيرة.

٢- **الاستثارة الجنسية:** فقد وجد أن التعرض للاستثارة الجنسية العالية (كأن يرى الشخص فيلماً مليئا بالمشاهد الجنسية) يهيئ الشخص لاستجابات العنف.

٣- **الألم:** فحين يتعرض الإنسان للألم الجسدي يكون أكثر ميلاً للعنف نحو أي شخص أمامه.

المحددات العضوية Organic Determinants:

١- **الهرمونات والعقاقير:** تعزو بعض الدراسات العنف إلى ارتفاع نسبة هرمون الأندورجين (الهرمون الذكري) في الدم، وإن كانت هذه الدراسات غير مؤكدة حتى الآن.

ويؤدي استعمال العقاقير كالكحول والباربتيورات والأفيونات إلى زيادة الاندفاع نحو العنف.

٢- **الناقلات العصبية:** بشكل عام ترتبط زيادة الدوبامين ونقص السيروتونين بالعنف، في حين أن زيادة السيروتونين والـ GABA تؤدي إلى التقليل من السلوك العنيف.

٣- **الصبغيات الوراثية:** أكدت دراسات التوائم زيادة نسبة السلوكيات العنيفة في توأم أحادي البويضة إذا كان التوأم الآخر متسماً بالعنف، وأكدت دراسات وراثية أخرى زيادة العنف في الأشخاص ذوي الذكاء المنخفض، وفي أولئك الذين لديهم تاريخ عائلي للاضطرابات النفسية وهناك احتمال لم يتأكد بشكل قاطع أن

الأشخاص ذوي التركيب الكروموسومي XYY يميلون لأن يكونوا أكثر ميلاً للعنف.

إضافة إلى هذا، لا يمكن دراسة ظاهرة العنف دون تناول المتغيرات التي تتداخل معها مثل العدوان، والإرهاب.

العنف والعدوان:

على المستوى الواقعي يتداخل مفهوم العنف مع مفهوم العدوان؛ بحيث من الصعوبة بمكان تحديد التمايزات الدقيقة بين العنف والعدوان. فالعدوان يعرّف بأنه مجموعة متنوعة من مظاهر السلوك تتراوح بين مجرد إغاظة الآخرين، أو إيذاء العدواة نحوهم إلى الاعتداء الفيزيقي. ويشير الطراح (٢٠٠٤)[1] إلى تعريف العدوان بأنه: نشاط يسعى من خلاله شخص أن يحدث أذى جسمانياً أو ألماً فيزيقياً لشخص آخر، يكون مدفوعاً إلى تجنب هذا السلوك، أو أنه سلوك يحاول أن يحقق هدفاً معيناً يتحدد في إيذاء شخص آخر.

ومن خلال التعريفات المذكورة آنفاً للعنف، نستطيع القول: إن بعض تعريفات العدوان، هي بعض مضامين العنف. من هنا نستطيع القول: إن العدوان من المفاهيم العامة، التي تستوعب غيره من أنواع السلوك الإنساني. وبتعبير أدق؛ فإن العنف هو السلوك البارز والظاهر لميل الإنسان الفرد أو الجماعة الكامن للعدوان.

العنف والإرهاب:

من الصعوبة بمكان أيضاً تحديد الفروقات الدقيقة بين مفهومي العنف والإرهاب؛ إذ إن مضمونهما واحد. ولعل الفرق الدقيق بينهما يعود إلى الدوافع والأهداف المرجوة من فعل العنف، أو فعل الإرهاب.

---

(1) الطراح، علي أحمد (٢٠٠٤). **العنف والتطرف والإرهاب بمجتمعات الخليج بين الواقع المأزوم والمشروع الوطني لنزع فتيل الأزمة**، ورقة مقدمة لندوة ظاهرة العنف في مواجهة الآثار إلى معالجة الأسباب، قطر: جامعة قطر، ص ٧٠.

فالإرهاب سلوك تنظر إليه معظم النظم السياسية على أنه صورة من صور الجريمة المنظمة، وهو يرتبط بعملية تخويف أو ترويع للعامة.

وغالباً ما يعرّف الإرهاب (الطراح، ٢٠٠٤)[1] على أنه أفعال الجماعات المنشقة عن النظم السياسية أو التيار العام في المجتمع الذي يوجه أفعاله ضد نظم سياسية معينة، أو رموز هذه النظم، من أجل إحداث تغيير يتفق وأهداف هذه الجماعات. ويختلط مفهوم الإرهاب بهذا المعنى مع مفهوم العنف السياسي الذي يرتبط بالأفعال المنظمة التي تهدد النظم السياسية، وقد يختلط الإرهاب بالعنف السياسي عندما يصبح التعبير عن الرأي السياسي إرهاباً، ومع ذلك فإن هناك ميلاً إلى وضع خطوط تميز الإرهاب عن العنف السياسي. على اعتبار أن الإرهاب يرتبط بفكرة بث الرعب والخوف في نفوس الأفراد والجماعات؛ فالعنف السياسي إذا تحول إلى فعل يهدد الجماهير، ويعرض حياتهم للخطر، فإنه يتحول إلى إرهاب تصبح الضحية معممة، وتصبح حياة أي فرد في المجتمع مهددة بالخطر.

ويشير القرضاوي (٢٠٠٤)[2] إلى طبيعة العلاقة بين العنف والإرهاب بقوله: ورأيي أن بينهما عموماً وخصوصاً، كما يقول أهل المنطق، فكل إرهاب عنف، وليس كل عنف إرهاباً. إذ العنف – فيما رأينا – أن تستخدم فئة من الناس القوة المادية في غير موضعها، وتستخدمها بغير ضابط من خلق أو شرع أو قانون. ومعنى (في غير موضعها): أن تستخدم القوة حيث يمكن أن تستخدم الحجة أو الإقناع بالكلمة والدعوة والحوار بالتي هي أحسن، وهي حين تستخدم القوة لا تبالي من تقتل من الناس، ولا تسأل نفسها: أيجوز قتلهم أم لا؟ وهي تعطي نفسها سلطة المفتي والقاضي والشرطي. هذا هو العنف الذي نجرّمه. أما الإرهاب فهو: أن تستخدم العنف فيمن ليس بينك وبينه قضية، وإنما هو وسيلة لإرهاب الآخرين

---

(1) الطراح، علي أحمد (٢٠٠٤). **مرجع سبق ذكره.**

(2) القرضاوي، يوسف (٢٠٠٤). **المسلمون والعنف السياسي: نظرات تأصيلية**، ورقة مقدمة إلى ندوة العنف في مواجهة الآثار إلى معالجة الأسباب، قطر: جامعة قطر، ص ٢١.

وتخويفهم، وإيذائهم بوجه من الوجوه، وإجبارهم على أن يخضعوا لمطالبك، وإن كانت عادلة في رأيك.

وجماع القول: إننا نصل ومن خلال هذه التعريفات الموجزة لظاهرة العنف وعلاقاتها المختلفة، على أنها من الظواهر المجتمعية السيئة والخطيرة، التي تتطلب العمل من مختلف المواقع لإنهاء أسبابها والقضاء على موجباتها، وتفكيك بيئاتها المخصبة والمولدة.

تفسير ظاهرة العنف:

من أجل فهم أوسع لظاهرة العنف[1] لابد من التعرف على الدراسات والأبحاث التي تناولت هذه الظاهرة وبما أن العنف ظاهرة قابلة للانقسام والتعدد من حيث توصيفاتها وأنماطها لذا فقد خضعت هذه الظاهرة إلى دراسات وتحليلات عديدة بحسب تعدد العلوم الاجتماعية والإنسانية، فعلماء النفس حاولوا دراسة هذه الظاهرة من ناحية نفسية باعتبار أن العنف يمثل سلوكا عدوانيا له دوافعه النفسية الغريزية أو المكتسبة، الغريزية: كالغضب والانفعال والمكتسبة: هي المؤثرات المتراكمة التي يتعرض لها الفرد داخل بيئته الاجتماعية، فالإنسان الذي يتعرض إلى العنف باستمرار أو يعيش في بيئة يمارس فيها العنف تكون له قابلية أكبر في أن يصدر منه سلوك عنيف، ركزت هذه النظريات في معالجتها لموضوع العنف على القوى التي تحرض الفرد والعوامل التي تعمل على كبت بعض الأنماط السلوكية والبواعث. وهناك ثلاث نظريات تفسر السلوك العنفي: الأولى نادت بغريزية العدوان وفطريته، والثانية نظرت إلى العنف على أنه سلوك مكتسب، في حين دمجت الثالثة بين نظريتي الغريزة والتعلم عندما فسرت العنف بأنه استجابة فطرية يحركها شعور بالإحباط مكتسب من البيئة الاجتماعية،

ويتميز العنف بأنه ظاهرة مركبة من ثلاثة عناصر متصلة ومترابطة. العنصر الأول ويتصل بعالم الأفكار، والعنصر الثاني يتصل بالبيئة الاجتماعية التي يتولد فيها العنف، والعنصر الثالث يتصل بالنشاط السلوكي للظاهرة. ولا يمكن أن

(1) http://bighouse.jeun.fr/montada-f13/topic-t731.htm.

نفهم ظاهرة العنف بدون النظر إلى هذه العناصر بصورة مركبة ومتصلة فيما بينها، والنظر لها بصورة أحادية ومفككة لا يساعد على تكوين فهم ناضج وعميق لهذه الظاهرة. فعالم الأفكار هو العنصر الخفي لكنه الأكثر جوهرية في معرفة المنطق الداخلي لظاهرة العنف، فالأفكار هي التي تقوم بدور تشكيل المسوغات، وبناء القناعات، وإضفاء الشرعية على هذا النمط من السلوك. وبهذا يمكن القول بأن العنف هو ظاهرة فكرية تعبر عن نفسها في نشاط سلوكي يتصف باستخدام وسائل القوة، وهذه القوة تصبح المظهر الخارجي للظاهرة، في حين تصبح الأفكار هي المعبرة عن المظهر الداخلي لهذه الظاهرة. والبيئة الاجتماعية بحسب طبيعتها وملامحها ومكوناتها، هي التي تسهم في توليد البواعث والمحرضات الحسية، وخلق الانطباعات والصور الذهنية المحركة لذلك النمط من السلوك. والأفكار لوحدها لا تكون مؤثرة، ولا تتحول إلى ظاهرة سلوكية إذا لم تجد ما يبرر لها، ويحفز عليها من داخل البيئة الاجتماعية. وبمعنى آخر أن الأفكار لا تكتسب قوة التأثير إلا إذا اتصلت بسياق تتفاعل معه، وبدون هذا السياق لا تتحول الأفكار غالباً من عالم النظرية إلى عالم السلوك.

والبيئة الاجتماعية هي التي تشكل ذلك السياق الذي يحرض تلك الأفكار في أن تتحول إلى نشاط سلوكي، وإلى ظاهرة تنزع نحو العنف واستعمال وسائل القوة. لأن العنف ظاهرة ليست طبيعية ومؤتلفة أو حتى مقبولة، لهذا فهي بحاجة إلى ما يبرر لها، ويحرض عليها، ويكسبها قدراً من المشروعية، ولا يتحقق ذلك إلا بواسطة مجموعة من الأفكار، إلى جانب ما يصدق هذه الأفكار من البيئة الاجتماعية على صورة وقائع وظواهر تتصف بالانتقائية والتوظيفية، وتفسر بحسب ذلك تلك الأفكار وطبيعة منطقها الداخلي، الذي لديه الاستعداد لتقبل هذا النوع من النشاط، والتبرير له. والنشاط السلوكي للعنف تتحدد صورته ونمطيته بحسب طبيعة الأفكار المكوّنة له من جهة، وبحسب طبيعة البيئة الاجتماعية التي يتولد منها، ويظهر فيها من جهة أخرى، وباختلاف هذه البيئات الاجتماعية قد تختلف أو تتعدد صور العنف وأنماطها، ويمكن أن تتحد هذه الظواهر أو تتقارب من جهة عالم الأفكار، لكنها تختلف وتتعدد من جهة اختلاف وتعدد البيئات الاجتماعية، فالصورة

التي ظهر عليها العنف في الجزائر مثلاً، تختلف عن الصورة التي ظهر عليها في مصر، وهكذا بالنسبة إلى المجتمعات الأخرى.

والاختلاف بين هذه الصور والأنماط ليس ناشئا من اختلاف عالم الأفكار فحسب بقدر ما هو ناشئ من اختلاف طبيعة البيئات الاجتماعية وتركيبتها الثقافية والسياسية والاقتصادية والجغرافية، وهذا التحليل يصدق فقط على عنف الجماعات وليس عنف الأفراد، وعلى العنف المنهجي أو المنظم وليس على العنف العفوي أو الطارئ، وهذا يعني أن العنف ظاهرة مركبة، وليس ظاهرة بسيطة بحسب اصطلاح أهل الفلسفة حين يتحدثون عن المركب والبسيط، ويقصدون بالمركب كل ما يتكون من أجزاء منفصلة ومتصلة يتوقف بعضها على الآخر توقفا ضروريا، أما البسيط فيقصدون منه ما لا يتركب من أجزاء تشعر بالحاجة والنقص. وضمن تعريف شامل للعنف المستهجن إنسانياً، قامت من جانبها الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بتعريف هذا النوع من العنف .. العنف هو أي فعل قائم على سلوك عنيف ينجم عنه الإيذاء أو المعاناة .. أو الحرمان النفسي من الحرية.

إن انحراف الشباب يؤدي إلى الوقوع في براثن التطرف لأن الانحراف يأتي من الفراغ الذي لا يستغل بشكل إيجابي وإنما يستغل بما لا ينفع ولا يفيد، ويمكننا إرجاع العوامل المؤدية إلى ظاهرة العنف إلى أصلين رئيسين يُعبَر عنهما في علم النفس الحديث بالوعي واللاوعي في الشخصية.

أولاً: العنف الواعي: ويقع تحت هذا العنوان كل تصرفات الإنسان العدوانية المقصودة سواء كانت هذه التصرفات مبررة أم غير مبررة، عدا حالات معينة والتي تصنف قانونيا ضمن حالات الدفاع عن النفس أو المجتمع، ولا شك أن هذا النوع من العنف يغرز آثاراً سلبية تلقي بظلالها على مسيرة المجتمع السوي لأنها مدعومة بإرادة عاقلة مع الإصرار، ويصنف بعض العوامل المؤدية إلى هذا النمط السلوكي المنحرف – العنف الواعي – بأن منها ما ينشأ عن عوامل نفسية داخلية كالحسد الذي مثلته أول جريمة في تاريخ البشر، ومنها ما يعود إلى عوامل خارجية كالتنافس غير الشريف على المصالح الخاصة، وهذه العوامل وغيرها مجتمعة أو منفردة تعتبر من الأسباب الرئيسة لقيام الحروب المدمرة والتي تمثل أقسى أنواع

العنف لاشتمالها على استخدام كل الوسائل في سبيل الانتصار على الخصم من قبيل القتل والتشريد والأسر والتطهير العرقي، ومما زاد من المضاعفات السلبية للحروب في العصر الراهن أنها تنقل على شاشات التلفزة بشكل مباشرة أو تمثل بعض المجموعات المنظمة شكلاً آخر من أشكال العنف، وهو العنف المنظم، فتنشط بعض الحركات والتجمعات التي تحاول تحقيق مطالبها عن طريق العنف والإرهاب وظهرت هذه المجموعات أثر ردة فعل للفراغ الروحي الذي أصاب الكثير من المجتمعات.

ثانياً: العنف اللاواعي: وهو الأصل الثاني لتقسيم منشأ ظاهرة العنف من الناحية النفسية ويشمل كل ما يأتي به الإنسان من أعمال عنف في حالة سلب إرادته أو في غيبوبة عن الوعي، فإما أن يأتي بالجريمة عن غير قصد ويكون بذلك واسطة لغيره من المجرمين الحقيقيين أو قاصداً ولكن بإرغامه على هذا الفعل وتكون حالته من نفس النوع الأول – أي وسيط – ولكن دون إرادته الحقيقية، وقد تشترك بعض أنماط سلوك العنف الواعي وسلوك العنف اللاواعي وتتداخل، في نمط سلوك العنف الواعي ويوضع تحت قائمة انماط الصنف اللاواعي للعنف أعمال الشغب والمظاهرات المصحوبة بأعمال عنف مسلحة أحياناً وبالغة الخطورة، نظراً لجموح الحالة التي يسميها علماء النفس بهستيريا الشعور الجماعي وهو نوع من الهوس بالمشاركة الجماعية تنتعش من خلاله بواطن النفس فتتشكل في نوع من ردود الأفعال غير المنضبطة، فترتكب جرائم النهب والسلب إلى غير ذلك مما يرافق ما يطلق عليه حالياً .. أعمال العنف والشغب .. وواضح أن هذا النوع من الأنماط السلوكية الجماعية في حالاته الحادة – أي هستيريا الشعور الجماعي – هو نوع من العنف اللاواعي مع سلب الإرادة لكنه قد يأتي مقصوداً أو غير مقصود، لأنه لا يخضع لشكل سلب الإرادة كاملة وإنما يبقى تحت تأثير البيئة ودرجة الثقافة والتدين والتربية الأخلاقية للفرد وتوازنه النفسي العام في الحالات العادية للسلوك الجماعي.

وقد تصدى فقهاء القانون الجنائي لتعريف العنف في إطار نظريتين تتنازعان مفهوم العنف: **النظرية التقليدية**، حيث تأخذ بالقوى المادية بالتركيز على ممارسة

القوة الجسدية، **أما النظرية الحديثة** – التي لها السيادة في الفقه الجنائي المعاصر – فتأخذ بالضغط والإكراه الإرادي، دون تركيز على الوسيلة، وإنما على نتيجة متمثلة في إجبار إرادة غيره بوسائل معينة على إتيان تصرف معين، وعلى ضوء ما سبق عرف البعض العنف بأنه المسُ بسلامة الجسم ولو لم يكن جسيماً بل كان صورة تعدُ وإيذاء. كما يعرفه آخر بأنه: تجسيد الطاقة أو القوى المادية في الإضرار المادي بشخص آخر. بينما يعرفه آخر بأنه الجرائم التي تستخدم فيها أية وسيلة تتسم بالشدة للاعتداء على شخص الإنسان أو عرضه، ولا يتحقق العنف في جرائم الاعتداء على الأموال إلا باستخدام الوسائل المادية. وعليه، فإن تعريف العنف في التشريعات الجنائية: هو كل مساس بسلامة جسم المجني عليه، من شأنه إلحاق الإيذاء به والتعدي عليه.

العنف والثقافة:

إن هناك ترابطاً عميقاً بين مظاهر العنف وأدواته المستخدمة، والثقافة التي توجه الإنسان وتتحكم في سلوكه الخاص والعام. فالعنف من حيث هو أذى باليد أو باللسان، إنما يرتكز على مسوغات وطاقات ودوافع يمكن تعيينها في تداؤب الطاقة العنفية وثقافة العنف. فهذا التداؤب أو العلاقة العضوية هي التي تساعدنا على اكتشاف المساحة المشتركة والعلاقة المباشرة بين الثقافة والعنف. فالإنسان القادر على فعل العنف قادر أيضاً على عدم فعله. وسلوكه هذا مشروط ليس فقط بالقدرة على الفعل، بل متوجه ومحدود أيضاً بالظروف التي تسمح بالفعل العنفي أو لا تسمح به.

فالفعل العنفي هو نتاج جملة من الحالات والعوامل المتداخلة والمركبة مع بعضها بعضاً والتي تتسع للعوامل والشروط الذاتية، كما تتسع للعوامل والظروف الموضوعية. فطبيعة الثقافة هي التي تحدد – إلى حد بعيد – طبيعة فعل اليد أو اللسان؛ فإذا كانت الثقافة عنفية يتحول اللسان إلى أداة للأذى بكل صنوفه وأشكاله، واليد إلى ممارسة القتل والتدمير وكل أشكال العنف المادي. أما إذا كانت الثقافة تحتضن مفاهيم الرفق والعفو والتسامح؛ فإن اللسان يتحول إلى مبشر بهذه القيم والمضامين، وتكون اليد معطاءة ومبادرة لفعل الخير. فالفعل العنفي هو نتاج لحالات من التوتر، وفي كل فعل يتلازم الخير والشر، اللاعنف.

والعنف، إذا أخذنا بالاعتبار وضع الفاعل والقابل، ونسبة الفعل وتفسيره. وحتى لا نخفض السلوك العنفي إلى مجرد مقولة أو مصادرة فلسفية، نقول: إنه ظاهرة اجتماعية واقعة، تجد تفسيرها في التاريخ الإنساني ذاته، وفي توجيه الطاقات النفسية والاجتماعية والاقتصادية، أي طاقات القوة نحو تنازع الوجود وتغالب الإيرادات ومما لا ريب فيه أن الفرد أو الجماعة يكتسبان السلوك العنفي – اللاعنفي من خلال الثقافة التي توجه المجتمع، وتحكمه أو لا تحكمه من خلال أدوات الضبط العنفي ومعايير السلوك.

فالمحبط أو العاجز أو المخفق، بصرف النظر عن دوافع وأسباب ومستويات الإحباط أو العجز أو الإخفاق، فإنه سيجد نفسه بحاجة إلى اكتشاف أو تصور مسوغ للحالة التي يعيشها. ومثل هذه المسوغ يجده في التاريخ، وفي التراث وفي السياسة، لكنه يعبر عنه، في كل الحالات، من خلال ثقافته.

من هنا تبرز أمامنا مظاهر العنف، في الخطاب والرؤية الثقافية، كاغتيال الشيء بواسطة الكلمة (اغتيال الشخص انطلاقاً من اغتيال سمعته، صفاته، معاييره، قيمه .. الخ). فالعنف بوصفه ظاهرة مجتمعية، له جذوره الثقافية، وموجباته المعرفية، ولا يمكن معرفة هذه الظاهرة حق المعرفة إلا من خلال معرفة الجذور والحواضن الثقافية للعنف.

أسباب العنف:

إن العنف، بكل مستوياته وأشكاله، ليس وليد الصدفة أو الفضاء المجرد، وإنما هو نتاج عوامل وأسباب عديدة. من أهم العوامل والأسباب التي تؤدي إلى نشوء ظاهرة العنف وبروزها في الفضاء الاجتماعي والسياسي هي ما يلي:

[١] الأسباب الدينية – الثقافية:

إن مشهد العنف المعاصر في الفضاء العربي تقوده جماعات وتنظيمات تنتسب إلى الإسلام، وترفعه شعارا ومشروعا لأجندتها وأهدافها. وحين التأمل العميق في هذه الظاهرة، نكتشف أن القراءة الدينية أو الفهم الديني لهذه الجماعات، هو عامل من عوامل جنوح هؤلاء إلى الأخذ بأسلوب العنف. وليس معنى هذا –

ولا ينبغي أن يفهم منه – أن العنف يجد جذوره أو مرجعه في العقيدة الإسلامية على نحو ما يذهب إلى ذلك كثيرون! بل معناه أن نسق القيم المتشبع بالدين – لدى المجتمعات العربية – يجد نفسه أحياناً في صراع مع منظومات جديدة من القيم، ويجد عسرا في التكيف معها، فيرجمها قسم من المجتمع بالبدعة والانحراف عن محجة النظام الديني والأخلاقي، بينما يجنح بعض منهم إلى انتداب النفس لدور رسولي، فتراه يكفر المجتمع الجاهلي الجديد، بعد تكفيره الدولة، وينصرف إلى انفاذ الأمر الإلهي بوجوب إقامة الحد على الضلال، وتحديدا من عتبته القصية: الجهاد. ومع أنه لم يحصل أن وقع – أو انعقد – إجماع بين سائر الإسلاميين العرب على وجوب النهوض بالفريضة الغائبة أي الجهاد ضد الدولة والمجتمع. بل على الرغم من تصدي مثقفين إسلاميين وعلماء دين كبار لمهمة دحض دعوى الجهاد ضد المسلمين تحت أي ظروف، واعتبارها شططا وغلواء في النظر إلى الدين واستقراء أحكامه، إلا أن ذلك لم يغير من الحقيقة شيئا .. والحقيقة هي أن دم الناس يسفك يوميا بفتاوى رجال يشك في مدى حجيتهم الدينية، وفي أن الذي أرادوه جهادا بات ينذر بالصيرورة فتنة[1].

وليس من شك أن هذه الرؤية المتطرفة تتغذى من طبيعة الاختيارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة في الاجتماع العربي المعاصر.

هذه الاختيارات التي تركت تأثيراتها العميقة في الفضاء العربي على المستويات النفسية والاجتماعية والثقافية، مما دفع البعض إلى الانكفاء والعزلة وبناء جزر اجتماعية معزولة عن الفضاء العام. وكانت هذه الجزر وهذه العزلة تتغذى باستمرار من رؤية دينية ضيقة تسوغ هذا الخيار، وهذه الممارسة، وتشرع لعملية الرفض بكل صورة للواقع القائم بكل خياراته ووقائعه.

من هنا لا علاقة للدين بالأمر من حيث هو نصوص ووقائع قابلة للتاويل، أما إذا كان ثمة خلل، فالبحث فيه ينبغي أن ينصرف إلى صاحب التأويل، وإلى ظروف

---

(1) بلقزيز، عبد الإله (١٩٩٩). العنف والديمقراطية، المغرب: **جريدة الزمن**، ص ٤٨.

هذا التأويل. والذي يزيد من تعميق هذا الخلل في الفضاء العربي بكل مستوياته، هو طبيعة الثقافة السائدة وخياراتها العامة؛ حيث إنها ثقافة ترفض التعددية وحق الاختلاف، وتكتفي من التقدم الإنساني والحداثة بالقشور، وتنغمس في إقامة أمر المجتمعات العربية على مقتضى قواعد الاختزال والاستبداد.

والمجتمعات العربية والمسلمة ليست فريدة من نوعها من حيث تركيبتها الاجتماعية والثقافية ومن حيث التنوع والتعدد، ولكن ما يميز هذه المجتمعات عن سواها هو أن هذه التراكيب الاجتماعية المتنوعة حافظت من الداخل على انغلاقيتها وانكفائها، فحدث بذلك من إمكانات التفاعل والتعايش. والثقافة التي تغذي هذه الخيارات التي تمارس المفاصلة، وتشرع للانكفاء، هي من البيانات الخصبة لتبلور خيار الإقصاء والعنف.

وعليه؛ فإن الأسباب الأساسية لبروز ظاهرة العنف في المجال العربي – الإسلامي، هو طبيعة الرؤية الدينية التي تنظر إلى الواقع برؤية تشاؤمية، سوداوية، وترفض التنوع، وتحارب الانفتاح والتقدم، وترى نفسها هي القابضة وحدها على الحق والحقيقة. إن هذه الرؤية التي لا ترى إلا نفسها قابضة على الحقيقة تختزن إمكانية هائلة لممارسة النبذ والإقصاء والعنف نحو المختلف والمغاير، سواء كان هذا فردا أو جماعة. فالجماعات الدينية التي كفرت الدولة والمجتمع، وحاربت المجتمع بحجة أنهم جميعا خرجوا عن مقتضيات الصراط المستقيم، هي جماعات تحمل رؤية أحادية وضيقة للمجتمع والحياة بكل حقائقها ووقائعها. هذه الرؤية هي التي تقود هذه الجماعات عبر متواليات نفسية وعقدية لممارسة العنف والنبذ تجاه الآخرين. كما أن الثقافة السياسية والاجتماعية، التي تنبذ حق الاختلاف، وتحارب التنوع، وتؤله القوة بعيدا عن مقتضيات الحق، هي أيضاً بيئة خصبة لإنتاج ظاهرة العنف في المجتمعات العربية.

من هنا، فإننا نصل إلى حقيقة أساسية، وهي: أن الرؤية الدينية المتعصبة لذاتها وقناعاتها التي تلغي ما عداها، هي رؤية حاضنة بالضرورة لخيار النبذ والعنف. كما أن الثقافة التي تنتج الإقصاء الاجتماعي، والنبذ الثقافي، والمفاصلة الشعورية بين المختلفين والمغايرين، هي ثقافة مولدة لظاهرة العنف.

وعليه، فإن السبب الأول لبروز ظاهرة العنف في المجال العربي – الإسلامي، هو السبب الديني – الثقافي، حيث يتداخل التعصب الديني الأعمى مع الجمود الثقافي والجفاف الفكري، بمقولات الجهاد، وتوظيف النصوص الدينية لنوازع سياسية وسلطوية وعنفية.

وهذا التداخل والتوظيف يستمد باستمرار ديناميته من حالة ثقافية ونفسية تحارب التنوع والتعدد، ولا تعترف بالآخر وجودا ورأيا وحقوقا، ولا ترى إلا طريق القوة وممارسة العنف لنيل أهدافها وتحقيق طموحاتها وتطلعاتها.

[٢] الأسباب السياسية:

تؤكد المؤشرات والحقائق أن المشهد السياسي العربي يعيش الكثير من المشكلات البنيوية والهيكلية، التي لا تؤثر على واقع العرب فحسب، بل على مستقبلهم ومكاسبهم الحضارية. وبسبب هذه الأزمات والمشكلات البنيوية التي يعانيها المشهد السياسي العربي، تعمل الكثير من النظم والمؤسسات على ممارسة أنواع العنف كلها لتجاوز نقاط الضعف البنيوية. وبدلا من أن تبحث هذه المؤسسات عن حلول حقيقية وواقعية لهذه الأزمات، فإن استخدامها للعنف يفاقم من المشكلة، ويوفر لها المزيد من أسباب وعوامل الحياة.

ومن الطبيعي تماما أن ينتهي إقفال الحقل السياسي أمام المجتمع، بإعمال القمع وتقييد الحريات وهضمها، إلى دفع هذا المجتمع إلى سلوك آخر للتعبير عن مصالحه وحقوقه، وإلى ممارسة الاحتجاج ضد تسلط الدولة، أي على العنف الرسمي بعنف مضاد، قد يستعيد فيه المجتمع مخزونة الرمزي وتقاليد المقاومة لديه – وقد جربها حديثا مع الاحتلال – لتحصيل حقوقه. وينبغي أن ندرك تماما معنى أن يشعر قسم من المجتمع بالغبن والاضطهاد، ويفقد الثقة في العملية السياسية برمتها، وفي مدونة النزاعات والمنافسات السلمية، وخصوصا حينما يكون مرجعه الثقافي عسير الانفتاح على منظومة السياسة الحديثة[1].

---

(1) بلقزيز، عبد الإله (١٩٩٩). **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٠.

ومن خلال رؤية متزنة وواعية ورشيدة للكثير من نماذج العنف في الفضاء العربي تجعلنا نعتقد أن هناك أسبابا سياسية مباشرة لبروز هذه الظاهرة. وهذا بطبيعة الحال لا يسوغ ممارسة العنف، ولكننا بحاجة إلى تحديد دقيق لأسباب هذه الظاهرة. ولا شك أن انعدام الحياة السياسية الوطنية السليمة، وغياب أطر ومؤسسات المشاركة الشعبية في الشأن العام، ولد مناخا اجتماعيا وثقافيا وسياسيا يزيد من فرص الانفجار الاجتماعي، ويساهم في إقناع العديد من أفراد القطاعات الاجتماعية المختلفة بخيار العنف.

وهذا يقود إلى حقيقة أساسية من المهم التنبه لها دائماً؛ وهي: أن العنف أداة يستعين بها القاهرون والمقهورون، وإن كان ذلك بمقادير مختلفة ولغايات متباينة. ولا ريب أن وجود توترات ظاهرة أو كامنة بين الدولة والمجتمع في الفضاء العربي، يساهم عبر تأثيراته ومولداته في بروز ظاهرة العنف. وتجارب الحروب الأهلية المؤلمة التي جرت في بعض البلدان العربية تؤكد بشكل لا لبس فيه أن تناقض الخيارات الكبرى بين السلطة والمجتمع يقود في المحصلة النهائية لنشوء ظاهرة العنف وبروزها.

وقد عبّر هذا التناقض والتدهور عن أعلى تجلياته المادية، في انفلات غرائز العدوان المتبادل بين مكونات الحقل السياسي في مشاهدة متلاحقة من العنف والإقصاء المتبادل، إلى درجة باتت فيها العملية السياسية عاجزة – أو تكاد – عن أن تعبر عن نفسها في صورة طبيعية، أي كفعالية تنافسية سلمية، وإلى الحد الذي كاد فيه العنف – المادي والرمزي – أن يتحول إلى اللغة الوحيدة التي يترجم بها الجميع مطالبه ضد الجميع. ويفرّق علم الاجتماع السياسي المعاصر اليوم بين الدولة القمعية، ويرى أن الدولة التي تلتحم في خيارتها ومشروعاتها مع مجتمعها وشعبها هي الدولة القوية، حتى لو لم تمتلك موارد طبيعية هائلة .. فالدولة القوية حقا هي التي تكون مؤسسة للإجماع الوطني وأداة تنفيذه، وتنبثق خياراتها وإرادتها السياسية من إرادة الشعب وخياراته العليا. ولا ريب أن الدولة القمعية – بتداعياتها ومتوالياتها النفسية والسياسية والاجتماعية – هي من الأسباب الرئيسة في إخفاق المجتمعات العربية والإسلامية في مشروعات نهضتها وتقدمها؛ لأنها تحولت إلى وعاء كبير

لاستهلاك مقدرات الأمة وإمكاناتها في قضايا غير مهمة، ومارست العصف والقهر لمنع بناء ذاتية وطنية مستقلة[1]. فالإخفاق السياسي – سواء على صعيد مؤسسة الدولة أو مؤسسات المجتمع – دفع باتجاه النزوع إلى التعبير عن الأهداف والغايات والمصالح بالعنف المادي والرمزي؛ بحيث إن غياب العلاقة السوية والعميقة بين السلطة والمجتمع دفع الأولى في المجال العربي إلى تبني خيارات ومشروعات فوقية – قسرية، وبفعل ذلك لجأت السلطة في العديد من مناطق العالم العربي إلى أدوات العنف لتسيير مشروعاتها وإنجاح خططها الاجتماعية والاقتصادية. وفي المقابل فإن المجتمع في ظل هذه الظروف يعبر عن نفسه وخياراته بامتلاك أدوات العنف واستخدامها.

ومن ثم، يتحول الفضاء السياسي والاجتماعي العربي، من جراء هذا التوتر والتباين، إلى وعاء للعديد من النزاعات المجردة من القيم الإنسانية والأخلاقية، واللاهثة صوب مصالح آنية وضيقة. وفي أحشاء هذا التوتر تترعرع مشاريع العنف والإقصاء، وتتسع دائرة التناقض والتصادم، وتزيد فرص الانتقام وممارسة العنف في الآخر.

وهكذا نصل إلى مسألة أساسية؛ وهي: أن أحد الأسباب الرئيسة لبروز ظاهرة العنف، هو غياب حياة سياسية سليمة ومدنية في العديد من بلدان العالم العربي. لذلك من الأهمية بمكان أن نرفض الاستئثار والتوحش في السياسة مهما كانت الأيديولوجية التي تسوغ له ذلك، ونقف ضد التنابذ والإقصاء مهما كان الفكر الذي يقف وراءه. وإن المنهج السياسي المعتدل، الذي يتعاطى مع الأمور والقضايا والحقائق السياسية والاجتماعية بعقلية منفتحة ومتسامحة، هو القادر على ضبط نزعات العنف.

[٣] الأسباب الاقتصادية – الاجتماعية:

لو تأملنا في وقائع العنف في المجال العربي لاكتشفنا، ودون عناء وصعوبة،

---

(1) محفوظ، محمد (٢٠٠٠). **الأمة والدولة، من القطيعة إلى المصالحة لبناء المستقبل**، بيروت: المركز الثقافي العربي، ص ١٢٧.

أن إخفاقات التنمية والتفاوت الصارخ في مستويات المعيشة والبطالة وتدني مستويات الحياة والعيش الكريم، من الحقائق التي تساهم في بروز ظاهرة العنف في المجال العربي. لذلك نلحظ، بوضوح وفي العديد من الدول، أن القاعدة الاجتماعية التي تعتمد عليها جماعات العنف، وتوفر لها الكادر البشري والحماية، هي مدن الصفيح وأحزمة البؤس التي تضرب طوقا رمزيا وماديا على كبريات المدن العربية.

فلا يمكن أن نغفل الأسباب الاقتصادية والعوامل الاجتماعية في بروز ظاهرة العنف؛ وذلك لأن آليات العنف تتحرك صعودا وتصعيدا بالتناسب مع هبوط مؤشرات التنمية وتدهور معدلات التوازن في توزيع الثروة! ورب قائل: إن هذا اللون من ينظر إلى الموضوع: موضوع العنف السياسي، يجنح نحو الأخذ بقراءة اقتصادية، بدليل أن ظاهرة العنف هذه ليست عامة في مجموع البلاد العربية، على الرغم من أنها تعيش جميعها – ومن دون استثناء – الوضع ذاته: حيث عمّ الخراب عمرانها الاقتصادي، وأودى بتوازنها المالي. وعلى هذا الاعتراض نكتفي بالرد التالي: إن البنية التحتية للعنف قائمة في معظم البلاد العربية – وعلى ما فيها من تفاوت درجي – لكن صيرورته ظاهرة مادية يومية رهن بتوافر بنية فوقية هي إيديولوجيا العنف، ونعني بها – على وجه التحديد – الإيديولوجيا السياسية التي تسوّغ لجماعة من الناس أهدافا لحراكهم الاجتماعي، وتنتج لهم أطرا لتعبئة الطاقة الاجتماعية، والتعبير عنها. وهو ما ينطبق أمره على أي مشروع سياسي آخر يحتاج كي ينتقل من القوة إلى الفعل، بلغة أرسطو، أو من الفكرة إلى الواقع، بلغة ماركس، إلى توافر درجة ما من التناسب والتوافق بين الشروط الموضوعية والشروط الذاتية. وعلى ذلك فإن في جوف كل مجتمع عربي عنفا أو شكلا من العنف: أما جاريا أو مؤجلا، طالما كان ثمة، في القاع الاجتماعي – الاقتصادي، ما يهيئ له المناخ والأسباب[1]. فالتدهور الاقتصادي يقود إلى تصدعات اجتماعية خطيرة، وبدورها – التصدعات الاجتماعية – توفر كل مستلزمات بروز ظاهرة

(1) بلقزيز، عبد الإله (١٩٩٩). **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٣.

العنف في الفضاء الاجتماعي. فليس مستغربا أن تتحول حالات التهميش الاقتصادي إلى قنبلة قابلة للانفجار. فماذا ننتظر من ذلك الإنسان الذي لا يملك أدنى ضرورات حياته، ويفتقد إلى نظام الرعاية والحماية الاجتماعية، ودولاب الحياة المتسارع يزيد من ضنكه وصعوبته.

فالمجتمعات المهمشة التي تعيش الضنك في كل مراحل حياتها، هي مجتمعات مريضة؛ لأنها ببساطة لا تحيا حياة طبيعية. والمجتمع الذي تعيشه، سلوكه العام مضطرب، تغشاه الأزمات الفجائية في كل مجال، تنفجر أحداثه العامة بشكل هبات وانحرافات جماعية، ولا يبقى له وسيلة للتعبير عن معاناته إلا باستعارة أساليب القمع الممارسة ضده ذاتها. إنه المجتمع المرشح للعنف بكافة أشكاله وأدواته، والمتقبل لكل الأفكار والإيديولوجيات التي تخاطب جمهور المحرومين والمقموعين. فالفقر لا يقود إلى الاستقرار، والبطالة لا تؤدي إلى الأمن، بل إنهما الأرضية الاقتصادية الاجتماعية لبروز حالات التمرد والعنف.

إن ظاهرة العنف هي ظاهرة مركبة، نشأت عن اجتماع جملة من العناصر والأسباب وتضافرها على النحو الذي لا يمكن إرجاع هذه الظاهرة إلى سبب أو عنصر واحد دون سواه. ولا يمكن فهم هذه الظاهرة إلا ضمن شبكة العوامل والأسباب التي أفضت إلى بروزها وأدت إلى ظهورها.

ميكانيكية الردع والعلاج:

إن مرض العنف النفسي في حاجة إلى العلاج لا يختلف عن الأمراض الجسمية الأخرى كما لا يختلف عن الأمراض النفسية المتعددة فهو مزيج جسمنفساني وذهني في آن واحد وليس من السهل زمنيا وتقنيا تحقيق النتائج المطلوبة ولكن بتطبيق الإرشادات الطبية والعلاجات الروحانية والدراسات العلمية الاجتماعية علاوة على التوعية الثقافية المتواصلة نستطيع الوصول إلى مرحلة لا نقول باندثار العنف فيها بل نقول بتضائله أو وقوفه عند حد لا يتصاعد بعده. وبهذا يمكننا تلخيص تلك الميكانيكيات العلاجية في النقاط التالية:

- **الكلمة الطيبة الوادعة:** جاء في الحديث أن الكلمة الطيبة صدقة تدفع

العنف والكراهية وتربي نفس الفرد على المودة وتساعده على حسن السلوك. وبإشاعة روح الكلمة الطيبة في المجتمع لن يجد العنف مجالا للنمو والترعرع.

- **النظرات الهادئة الناعسة:** توحي النظرات الناعمة والهادئة للطرف الآخر بالطمأنينة وعدم الارتياب والخوف وعدم التشنج بعكس تلك النظرات القاسية المشككة والتي تثير الاستفزاز ولربما تؤدي النظرات الهادئة والناعسة إلى انتظام إفراز الهرمونات في الخلايا الجسمية المولدة للعنف وهذا يتضح من مراقبة بسيطة وتحليل لمواقف بعض الحيوانات إذ أنها تستطيع أن تقرأ أو تفهم روح العداء والعنف من عيون ونظرات الحيوان الآخر. فلحركة العيون في الإنسان أثر واضح في رد العنف والعدوان إذ نجد أنه كلما تناعمت العيون أي قلت وخفت حدة نظراتها قل العنف والعنف المضاد.

- **الاعتدال الغذائي:** الامتناع عن تناول الأطعمة المثيرة للحساسية فمما لا شك فيه أنها تساعد على سوء الهضم وعدم انتظام أو قصور الإفرازات الهرمونية في الجسم الأمر الذي يؤدي بالفرد إلى التوتر والعصبية المصاحبة للعنف وحبذا لو يستشار الطبيب من هذا الأمر.

- **الهوايات الفردية والترويح النفسي:** تساعد الهوايات الجسمية والنفسية على امتصاص عدم التوازن الهرموني في الجسم والمؤثر في السلوك الإنساني وتوجيهه باتجاه معاكس للعنف والعدوانية فهواية القراءة، وجمع الطوابع، والنقود، والموسيقى، والركض ولعب الكرة بأنواعها .. إلى غيرها من الهوايات التي تركن لها النفوس من دون حصر، وكذلك إطلاق الحرية في اختيار الهواية المناسبة للأطفال والشباب حسب أعمارهم كالسباحة وركوب الخيل والدراجات والسيارات .. الخ تساعد على تحويل العنف إلى علاقات جسمية أو نفسية هادئة وديعة كما تصرف الذهن وخلاياه عن التفكير بالعنف لانشغالها وانغماسها بتلك الهوايات وتطويرها.

ولعلنا نستطيع القول وبحزم بأن من واجب الآباء دفع أبنائهم لممارسة واعتناق إحدى الهوايات أو عددا منها ولربما نذهب بعيدا ونطالب الآباء والمسئولين

والمتصدين للتربية وعلم الاجتماع إلى وضع دراسات اجتماعية وخلق هوايات جديدة تتناسب مع ذات المجتمع وعواطفه وميوله من دون تقليد للآخرين ونختم هذه الفقرة بما روي عن الإمام علي (ﷺ) قوله: روّح النفس ساعة فإنها إن ملت كلت وإن كلت عميت.

- **الاسترخاء:** تفيد عمليات الاسترخاء كثيرا في التقليل من حالات العنف المصاحب للغضب؛ وعملية الاسترخاء تعني ترك العضو الجسمي كاليد أو الرجل من دون حركة لفترة زمنية وبصورة لا يتدفق فيها الدم إلى العضو الجسمي بكميات كبيرة وهو أشبه إلى التخدير منه إلى النوم.

- **تقوى الله:** إن تقوى الله وهو الملاذ الأكبر في نهاية المطاف يمنع القسوة والغلظة وهو بالتالي يردع العنف رغم حق القصاص الفردي الذي قد يتضائل أمام مفهوم العفو والإصلاح ومصداقية الفرد المؤمن.

- **الصلوات والتوجه إلى الله:** تمثل الصلوات وسيلة من وسائل ردع العنف عند الشخص بينما يساعد التوجه إلى الله على توازن وانتظام الإفرازات الهرمونية الجسمية عند الفرد بإبعاده عن مكونات الإثارة والاستفزاز.

- **الأجواء البيئية:** للبيئة تأثير كبير على تصعيد درجة العنف عند الفرد فالصحراء والطبيعة القاسية والنحيب والضجيج وعدم الاستقرار والهدوء وحتى التلوث البيئي لأي سبب من الأسباب يعتبر من إحدى المقومات الاستفزازية الباعثة والمسببة للعنف أو حتى تقبله بصورة طبيعية إذ أن الانتظام الهرموني والسلوكي مرهون بالتأثيرات والتغيرات البيئية المحيطة بالفرد. وعليه ينصح العلماء باختبار البيئة الجوية والاجتماعية المناسبة لتقليل العنف المصاحب للتوتر في مثل هذه الحالات.

- **رفع القهر الاجتماعي:** أن القهر الاجتماعي هو أحد مكونات العنف عند الفرد وبالتالي لابد من إتباع الوسائل التي تقلل من تأثيرات هذا القهر وينصح العلماء بأن المشاركات الاجتماعية والانضمام للجمعيات الإصلاحية ومساندتها مثل جمعيات حقوق الإنسان وجمعيات الرفق بالحيوان وجمعيات الدفاع عن حقوق المرأة

وجمعيات الرعاية الصحية وجمعيات الإحسان الخيرية ونقابات العمال والفلاحين .. الخ تعتبر من الوسائل المهمة في تقليل العنف المصاحب للقهر الاجتماعي.

- **النضج السلوكي:** تكليف الشباب والصغار بمسئوليات ومهام منزلية، أو إدارية يساعد كثيرا في النضج السلوكي لديهم عن غيرهم ممن لم يحضوا بهذه الخصوصية. إن معاملة الصغير بأسلوب كبير يساعد على نضجه السلوكي الأمر الذي يقلل من انفعاليته وعنفه.

- **الحركات الكشفية:** إن مشاركة الشباب والأطفال بالحركات الكشفية أصبحت في الوقت الحالي ضرورة من ضروريات المعاملة الكفوءة مع الأحداث اليومية للحياة ويلاحظ أن مردودها النفسي يفيد كثيرا في التقليل من العنف لدى الأفراد حتى بعد تركهم تلك الحركات الكشفية.

- **نظرية امتصاص العنف بالعنف:** يؤمن البعض بأن العنف ذاته قد يشكل رادعا للعنف إذا تم استخدامه بصورة علمية ومدروسة مثل مباريات الملاكمة والمصارعة وكرة اليد والركبي هي من الألعاب والهوايات العنيفة التي وضعت وفق أسس أخلاقية واجتماعية تجارية وتربوية قادرة على تحويل العنف السلبي إلى عنف رياضي إيجابي يكتسب الاحترام. كما أن أفلام العنف أيضاً تشكل مثلاً آخرا على نظرية امتصاص العنف بالعنف والتخلص من المحاربين بالحرب .. وهكذا تطغى التجارة حتى على عقول الأطفال والمراهقين الذين ليست لهم القدرة على استيعاب فكرة امتصاص العنف بالعنف المضاد. والحقيقة أن الأمثلة السابقة لا تقدم دليلا على امتصاص أو تقليل العنف بالعنف بل يمكن تكليف الشخص بأعمال عضلية عنيفة مثل الركض ورفع الأثقال وتقطيع الشجر وتكسير الحجر.